A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/168
9 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٩ من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه موجزا عن مؤتمر طوكيو المعني باستراتيجية التنمية الذي عـُقد في طوكيو في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ تحت رعاية حكومة اليابان. ولم أعد هذا الموجز إلا بصفتي الشخصية رئيسا لهذا المؤتمر.

وأكون ممتنا لكم لو عممتم هذه الرسالة ومرفقها** كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٩ من القائمة الأولية.

(توقيع) هيساشي أوادا
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

* A/51/50.

** يـُعمم المرفقان الثاني والثالث باللغة التي ورد بها كلاهما.



240796 220796 180796 96-14839

## المرفق الأول

## موجز أعمال مؤتمر طوكيو المعني باستراتيجية التنمية
## ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

(نظمته وزارة خارجية اليابان)

## المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة . . . . . | ٣ |
| موجز . . . . . | ٤ |
| أولا - الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ . . . . . | ٥ |
| ثانيا - دورات الأفرقة الفرعية . . . . . | ٧ |
| ألف - الفريق الفرعي الأول: تحديد أهداف التنمية (الرؤية المشتركة للمستقبل) | ٧ |
| باء - الفريق الفرعي الثاني: دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة . . . . . | ٩ |
| جيم - الفريق الفرعي الثالث: أساليب تعزيز التنمية . . . . . | ١١ |
| ثالثا - الجلسة العامة المعقودة يوم الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ . . . . . | ١٥ |

## مقدمة

ترأس إيساشي أوادا، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، مؤتمر طوكيو المعني باستراتيجية التنمية، الذي حضره ٢٥ ممثلا دائما لدى الأمم المتحدة، وثلاثة نواب ممثلين دائمين لدى الأمم المتحدة، و ٢٨ شخصا من عواصم البلدان المشاركة، وسبعة مسؤولين من منظمات دولية، وشخصان شاركا كموجهين للمناقشات. (للاطلاع على قائمة المشاركين انظر المرفق الثاني) وجميعهم شاركوا بصفتهم الشخصية. وحضر كثير من المراقبين أيضا.

وقد عُقد المؤتمر لغرض تشجيع النقاش بشأن موضوع استراتيجية التنمية، وللمساهمة في مداولات الأمم المتحدة بشأن خطة للتنمية فضلا عن مداولات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخصوص استراتيجية التنمية. ولم يكن الغرض من المؤتمر تحقيق توافق في الآراء أو التوصل إلى استنتاجات رسمية، بل لتوفير محفل لعرض الأفكار والمقترحات في حرية مطلقة.

## موجز

فيما يلي موجز للمقترحات التي تقدم بها المشاركون بشأن الخصائص الأساسية لأي استراتيجية تنمية جديدة:

١ - نظرا للعولمة، ينبغي أن تقوم استراتيجية التنمية على أساس "شراكة جديدة" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢ - ينبغي أن يكون لاستراتيجية التنمية مجموعة أهداف واضحة سهلة البيان، وواقعية ومثيرة للنشاط وتُشكل رؤية مشتركة للمستقبل. ومن شأن هذه الأهداف أن تزيد من اهتمام الجمهور بالتنمية، وتساعد في تحديد الأولويات وتشجع تعزيز المساءلة.

٣ - ينبغي تعزيز التنمية من خلال نهج شامل تدعمه الموارد والإرادة السياسية للبلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء. وينبغي لهذا النهج أن يفيد لا من المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل ومن الاستثمارات الخاصة أيضا، وأن يراعي مسائل الدين الخارجي، والحاجة لإعادة تشكيل الميزانية حيثما اقتضى الأمر. وفي الوقت ذاته، ينبغي تعزيز التنمية من خلال نهج فردية أو متخصصة بالنسبة للبلدان التي لها تركيز قطري وتهتم بالاحتياجات والحالات المحلية المحددة.

٤ - ينبغي لاستراتيجية التنمية أن تعالج الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي، وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن الحاجة إلى الوصول بنوعية وكفاءة الموظفين إلى الحد الأمثل. ويجب أن تقوم استراتيجية التنمية أيضا على تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأن تهدف إلى تنفيذ طرق عملية لإعادة استثمار جزء من الوفورات المتاحة عن طريق ترشيد مؤسسات الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية من قبيل تخفيف حدة الفقر.

٥ - ينبغي لاستراتيجية التنمية أن تقوم على مفهوم يتمثل في التنمية المتركزة على الشعوب.

٦ - ينبغي لاستراتيجية التنمية أن تشجع السياسات الاقتصادية السليمة والإدارة الجيدة وأن تُبنى عليها.

٧ - ينبغي لاستراتيجية التنمية إبلاغ انجازاتها إلى الجمهور، والإسهام في زيادة فهم بأن تقدم البلدان النامية هو مكون أساسي من مكونات الأمن والرخاء العالميين للجميع.

## أولا - الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦

بدأت الجلسة بخطابات رئيسية ألقاها كازو أوغورا، نائب وزير خارجية اليابان، وجيمس مايكل، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و ك. ي. أمواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر المرفق الثاني).

وأوجز السيد أوغورا مواضيع النقاش الرئيسية، واقترح أن يركز النقاش على وضع أهداف إنمائية، وإعادة تقييم دور المنظمات الدولية في التنمية، وصياغة طرق لتعزيز التنمية. وأكد الحاجة إلى إنشاء "شراكة عالمية جديدة"، تُمكّن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من العمل سويا من أجل مواجهة تحديات التنمية. واقترح وضع أهداف إنمائية محددة من أجل إعطاء رؤية واضحة عن العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين. واقترح أيضا إعادة استثمار جزء من الوفورات التي تتحقق من خلال ترشيد مؤسسات التنمية التابعة للأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية، كتلك التي تستهدف القضاء على الفقر على سبيل المثال.

ووضع السيد مايكل التنمية في سياق التلاقي المتزامن للسياسات الاقتصادية الوطنية مع التنوع المتنامي بين الدول. وأشار إلى ضرورة الملكية المحلية والمسؤولية المحلية للتنمية، وأهمية التنمية القائمة على المشاركة، والحاجة إلى سياسات مواتية للتنمية. وحث المشاركين في المؤتمر على محاولة تحقيق أكبر قدر من التقدم بشأن الأسئلة التي تتمثل في ما هي أنسب الأهداف الإنمائية، وكيف يجب تحديدها، وطرق ووسائل تحقيقها.

وتحدث السيد أمواكو عن التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا، مؤكدا أهمية اتباع استراتيجية مباشرة لتخفيف حدة الفقر وفي الوقت ذاته انتهاج سياسات تحقق نموا قويا. وأشار إلى ضرورة توافر بيئة متصلة بالسياسات العامة ومناخ سياسي يُساعدان على تحول هيكلي مستدام، وإلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في مجال إنهاء النزاعات المحلية، وإلى ضرورة كسب تفهم ودعم الشركاء في جميع أنحاء العالم.

وقُدمت عدة مقترحات أثناء النقاشات التي جرت بين المشاركين بشأن استراتيجية إنمائية جديدة.

١ - تكرر موضوع إنشاء شراكة عالمية جديدة، كما تكرر تأكيد الحاجة إلى العمل جنبا إلى جنب من أجل التنمية. وأشير إلى موضوع الشراكة أيضا فيما يتصل بالفكرة التي مؤداها أن دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي سيخلق دينامية أكبر ويؤدي إلى مكاسب مشتركة، أي حالة "المكسب في جميع الأحوال" بالنسبة لجميع المشاركين.

٢ - وتكررت النداءات من أجل الانتقال بالتنمية إلى مرحلة تتخطى المبادرات والمناقشات باتجاه التنفيذ الملموس. وبهذا الصدد، اعترف كثير من المشاركين أن المجتمع الدولي يحتاج إلى رؤية مشتركة للمستقبل، وأنه يجب صياغة أهداف. واستشهد أحد المشاركين بضرورة خلق "ثقافة جديدة من التعاون الذي يحقق النتائج".

٣ - وذكر أن التنمية كمفهوم أخذت تتجاوز بصورة متزايدة المجال الاقتصادي وتصبح مرتبطة ارتباطا لا فكاك منه بالسلام والأمن. وتناول كثير من المشاركين موضوع اشتراك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في نفس الاهتمامات العصرية، بما في ذلك المشاكل الاجتماعية والبيئية. وجرى الإعراب عن رأي مؤداه أن تقدم البلدان النامية يُشكل مكونا رئيسيا من مكونات الأمن والرخاء العالميين، ويؤثر على الجميع.

٤ - ورأى كثير من المشاركين أن من الضروري تحديد الأولويات أمام التعقيد المطرد للتنمية، واتفقوا على الحاجة لجعل الأهداف ذات معنى ومفهومة للجمهور. ويجب أن يكون هناك التزام ملموس وواضح بالنتائج من جانب البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء؛ لأن هذه الجهود ضرورية لمعالجة أزمة المصداقية والثقة التي تواجه حاليا جهود التنمية المتعددة الأطراف.

٥ - وذكر أحد المشاركين أنه رغم أن نهاية الحرب الباردة أتاحت للمجتمع الدولي فرصة لتوجيه مزيد من اهتمامه إلى مشاكل التنمية، فإنها أزالت أيضا الإطار الذي كان يتم من خلاله توفير التعاون، مما زاد إلى حد كبير من تعقيد تنفيذ هذه المساعدة. وزاد من هذا التعقيد الحقيقة المتمثلة في أن التعاون الإنمائي لم يعد يقدم من دولة إلى أخرى؛ فالمجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، أخذ يضطلع بدور أكثر فعالية في هذا المجال. كما يجري توفير المساعدة الإنمائية الآن في خضم النزاعات، كما في البوسنة، مما زاد أيضا في تعقيد الأمور.

٦ - واقتُرح في سياق تزايد أهمية تدفقات الموارد الخاصة، إعادة تحديد دور المساعدة الإنمائية الرسمية. وحذر المشاركون من "كلال البلدان المانحة"، وأكدوا على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت حيوية في مجال تعزيز التنمية.

٧ - وسأل المشاركون عن كيفية تعبئة الإرادة السياسية من أجل التعاون الإنمائي، بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات الصناعية، وما إذا كان مفهوم التعاون "مكبلا بالأغلال". واقتُرح البحث عن طريقة لتحويل القيود على الموارد المالية إلى قوة إيجابية من خلال تحسين تركيز الأنشطة، وتعزيز التعاون، والاهتمام بمسائل ذات أهمية أكبر، والوصول إلى تقسيم للعمل قائم على أساس الذي سيؤدي المهمة على أفضل وجه.

٨ - أسفر موضوع إصلاح الأمم المتحدة عن ردين رئيسيين. فمن ناحية جرى الإعراب عن الرأي القائل بأن الإصلاح لا يجب أن يكون مرادفا أخف وقعا لتخفيض الميزانية. ومن ناحية أخرى، أعرب المشاركون عن الأمل في إمكانية أن تستثمر في التنمية من جديد الأموال الموفَّرة عن طريق ترشيد الأمم المتحدة وتنسيقها.

٩ - ويجب على البلدان النامية أن تكون مالكة جهودها الإنمائية. وطُرحت فكرة مؤداها أن تنسيق الأنشطة الإنمائية قد يتحسن من خلال جعل البلدان المتلقية تُصيغ استراتيجيتها الإنمائية الخاصة بها. وجرى الحث أيضا على أن تتجاوز الاستراتيجية الإنمائية نموذج المانح - المتلقي التقليدي. وأيدت البلدان المانحة والبلدان المتلقية معا فكرة التحرك باتجاه تعزيز "التنمية القائمة على المشاركة".

١٠ - وقال عدة مشاركين إن من الضروري معالجة مسألة الدين الخارجي الذي يلقي بعبئه الثقيل على كثير من البلدان النامية.

## ثانيا - دورات الأفرقة الفرعية

### ألف - الفريق الفرعي الأول: تحديد أهداف التنمية (رؤية مشتركة للمستقبل)

ترأس الفريق الفرعي الأول السيد أتسوشي هاتاكيناكا، مدير عام مكتب التعاون الاقتصادي في وزارة الخارجية اليابانية.

ألقى السيد بيار ديفريني الخطاب الرئيسي الذي ناقش فيه أهمية تحديد أهداف التنمية وصعوبته. وفي النقاش الذي أعقبه، عرض المشتركون آراءهم حول ضرورة تحديد أهداف للتنمية. وبعد ذلك، وجه انتباه الفريق الفرعي إلى المبادئ التي يمكن الاستفادة منها لدى النظر في المزايا التي يستحسن أن تتسم بها الأهداف.

وفي المرحلة الأولى من المناقشة، برزت النقاط التالية:

١ - تتطلب التنمية وجود شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢ - يحتاج المجتمع الدولي إلى المشاركة في رؤية مشتركة للمستقبل، بحيث تشكل الأهداف أساسا للجهود المتضافرة.

٣ - تسهم الأهداف في تشجيع شعوب البلدان النامية على مواصلة بذل جهودها من أجل التنمية وتشجيع شعوب البلدان المتقدمة النمو على دعمها.

وذكر البعض أن الحالات المختلفة في البلدان النامية المعنية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأهداف. وشدد البعض الآخر أيضا على أن البلدان النامية نفسها يجب أن تكون هي صاحبة الأهداف، وأنه ينبغي عليها أن تشترك على نحو وثيق في صوغ الأهداف.

وأعرب عن النقاط التالية أيضا بشأن تحديد الأهداف:

١ - ينبغي أن يتم عرض الأهداف بشكل يتسم بالبساطة وسهولة الفهم، لكي تحظى بدعم من الجمهور في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

٢ - ينبغي أن تبنى الأهداف المتفق عليها على أساس الرغبة والالتزام المشتركين لدى المجتمع الدولي بما فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٣ - من المهم أن لا يكون هناك أهداف فقط بل استراتيجيات أيضا لتحقيقها على المستويين العالمي والقطري معا، ولا سيما في مجال حشد الموارد.

وأشير في المناقشة أيضا إلى النقاط التالية:

١ - ينبغي أن تكون الأهداف قابلة للقياس، وينبغي رصد التقدم المحرز في مجال السعي إلى تحقيقها.

٢ - ينبغي أن تكون الأهداف موجهة نحو النواتج، بدلا من أن تكون موجهة نحو المدخلات.

وفيما يتعلق بالمزايا المنشودة في الأهداف، ترددت في المناقشة النقاط التالية:

١ - ينبغي أن تكون الأهداف واقعية ولكنها ينبغي في الوقت نفسه طموحة. وحالما يتم تحديد الأهداف بواسطة اتفاقات دولية فإنه ينبغي عدم التخلي عنها بما في ذلك الأهداف المرسومة لأقل البلدان نموا.

٢ - إذا أختيرت مؤشرات جديدة، فينبغي أن تحظى بدعم عام (أي أنها لا ينبغي أن تكون أضعف من تلك التي كانت مقبولة سابقا).

٣ - ينبغي أن تمثل المؤشرات على نطاق واسع التقدم بوجهيه الاقتصادي والاجتماعي معا.

٤ - ينبغي القبول أن من الضروري وفي الإمكان التوصل إلى تحقيق الأهداف نوعا وكما. وينبغي أن يكون المانحون على استعداد للمساعدة في تمويل تقييمات النوعية، عند الاقتضاء.

٥ - يجب أن يكون في الإمكان الحصول على مؤشرات الكم المختارة، ويفضل أن تكون منشورة من قبل.

٦ - عندما تكون المؤشرات ذات طابع إجمالي، ينبغي أيضا إجراء مناقشة لمؤشرات التقدم المحرز على المستوى القطري. ويجب أن يكون المانحون، إذا ما قبلوا بهذه المؤشرات، مستعدين لتوفير المساعدة الإنمائية للمتلقين الذين ينتهجون سياسات سليمة ترمي إلى تحقيق الأهداف.

٧ - يتعين أن تكون الأهداف طموحة وأن تقدم رؤية واضحة للجمهور.

٨ - ينبغي تعبئة جهود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء لتحقيق أهداف التنمية.

٩ - ينبغي تحديد الأهداف بقرار جماعي، يُلتزم به.

وأشير أيضا إلى أهمية توفير تدفقات المعونة إلى الدول النامية التي تبذل جهودا خاصة لتدعيم الديمقراطية والسياسات الاقتصادية السليمة.

وشدد البعض على الأهمية المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة. ولكن آخرين حذروا من أن العديد من أقل البلدان نموا غير الساحلية، وخصوصا في أفريقيا، لا تتلقى حاليا هذه الموارد.

باء - الفريق الفرعي الثاني: دور الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة

ترأس الفريق الفرعي الثاني السيد كازيو أساكاي، مدير عام إدارة التعاون المتعدد الأطراف في وزارة الخارجية اليابانية.

كان هناك اعتراف عام بأن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في ميدان التنمية، وهو دور يجب تنشيطه وجعله أكثر فعالية وتوفير أوسع دعم ممكن له.

بدأ السيد ريتشارد جولي المناقشة بعرض أشار فيه إلى أن كثيرا من النقد الحالي الواسع الانتشار لإنجازات الأمم المتحدة في مجال التنمية ليس في محله، أو يقوم على انطباعات خاطئة، رغم أن من الصحيح أيضا أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات. وأشار إلى أن مواضيع الأفرقة الفرعية الثلاثة مترابطة وإلى أن هناك حاجة إلى رسم أهداف واضحة تكون بمثابة الأساس للمساءلة ونقطة ارتكاز للتنسيق بين

الوكالات. وأشار أيضا إلى أن في إمكان هذه الأهداف أن تسهم في الجهود الوطنية المبذولة من أجل التنمية.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، كان هناك جولة من الملاحظات العامة بشأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال التنمية. وبرزت عدة اقتراحات بشأن سبل تحسينها. وفي أعقاب هذه المناقشة العامة، عولج عدد من المسائل الأكثر تحديدا، كمسألة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومسألة تحقيق اللامركزية، وكذلك مسألة هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة ومسألة كفاءة موظفي الأمم المتحدة.

وانبثقت عن الدورة الاهتمامات والاقتراحات الأساسية التالية:

١ - في الجولة الأولى من المناقشة بشأن المسائل العامة، أشار عدد من المشاركين إلى الضغوط السياسية الداخلية الفعلية أو المسائل/الشكوك المثارة فيما يتعلق بمساهمات الأمم المتحدة. ولاحظ البعض أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية كثيرا ما تكون أظهر للعيان من الوجهة السياسية.

٢ - اتفق المشتركون على أن مسألة "كيف يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة" تحتاج إلى المعالجة بوصفها مسألة ملحة، رغم أن صورة الأمم المتحدة هي جزء من المشكلة. وكان هناك توافق عام على ضرورة التحرك بشكل حاسم لاصلاح الأمم المتحدة.

٣ - أعرب المشتركون عن التأييد العام لفكرة إعادة استثمار الأموال المستمدة من عملية الإصلاح/الترشيد في الأنشطة الإنمائية. وتحتاج التفاصيل المتعلقة بطرق تنفيذ هذه الفكرة إلى مزيد من الدراسة.

٤ - وطرحت مرات عدة مسألة ضرورة تحسين التنسيق والتعاون بين نظام بريتون وودز والأمم المتحدة. وذكر أن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مهما في التنمية. وفيما طرح اقتراح بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على المسائل الإنسانية، طرح اقتراح آخر بأن على البنك الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم إلى المسائل الاجتماعية/الإنسانية كمسألة التعليم.

٥ - من المسائل التي أثيرت أثناء المناقشة مسألة المعونة الغوثية في حالات الطوارئ وضرورة جعلها معونة ذات مغزى لإعادة الإعمار في المرحلة اللاحقة للنزاعات.

وفيما يتعلق بالخطوات المحددة اللازم اتخاذها لمعالجة المشاكل التي تواجه أنشطة الأمم المتحدة للتنمية، تركزت المناقشة على إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق اللامركزية.

١ - بالنسبة لمسألة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد قدمت مقترحات مختلفة. فيمكن، مثلا، تعزيز دوره في الحفاظ على التنسيق عن طريق توسيع المكتب من ١٥ إلى ٢٠ عضوا، ودمج الادارات الثلاث التابعة للأمانة التي تعالج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إدارة واحدة. إذ بإمكان مكتب موسع أن يعقد عددا أكبر من الاجتماعات، كما يمكن إشراكه في عملية معالجة احتياجات التنمية في حالات الطوارئ التي تنجم عن الكوارث أو النزاعات، مثلا. وكان هناك اقتراح آخر مفاده أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون أكثر فعالية إذا ما تفاعل على نحو أكبر مع الوكالات المتخصصة. وأنه ينبغي أيضا دراسة العلاقة القائمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بهدف تخفيض الازدواجية في جدولَي أعمالهما. وبجعل المجلس أكثر فعالية وعملا، يمكن تحقيق تقدم كذلك في مسألة زيادة التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز عن طريق الدخول في حوار جاد. ولم يؤيد أي من المشتركين الإبقاء على الوضع الراهن.

٢ - والموضوع التالي هو اللامركزية التي تعتبر الوجه الآخر لمسألة التنسيق المركزي للسياسات. وحث عدة مشتركين على ضرورة تشجيع اللامركزية. ودعا بعض المشتركين إلى التركيز بدرجة أكبر على النهج الإقليمي المتبع حاليا في بعض المناطق، كأفريقيا وبلدان رابطة الدول المستقلة. ولكن أشير أيضا إلى أن الاستراتيجيات الإقليمية تحتاج إلى الإصلاح وإلى أن الإبقاء على الاتجاه المركزي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية تحقيق اللامركزية.

أخيرا، أعرب العديد من المشتركين عن رأي مفاده أن أي مناقشة للاصلاح والكفاءة يجب أن تشمل مسألة كفاءة الموظفين، وهي مسألة على جانب خاص من الأهمية بالنسبة لتعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية. وأعرب عن الأمل في أن تبقى متحققة في الموظفين الدوليين أعلى المعايير قاطبة. وأشير إلى أن وضع إجراءات للتقييم والاستعراض من شأنه أن يعزز مصداقية كفاءة الأمم المتحدة في نظر الجمهور. فهناك إدراك للمشكلة ولضرورة معالجتها.

وكان الموضوع المهيمن على الدورة هو الضرورة الملحة للإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة، وخصوصا أنشطتها الإنمائية. وأعرب عن الأمل في أن يفكر المشتركون في المناقشة المولّدة للأفكار ومتابعتها وهي المناقشة التي برزت في إطار مناقشة الفريق الفرعي.

جيم - الفريق الفرعي الثالث: أساليب تعزيز التنمية

رأس السيد محبوب الحق، رئيس مركز التنمية البشرية في اسطنبول، الفريق الفرعي الثالث.

وناقش الفريق الفرعي الثالث رؤية مستقبلية للتنمية وأساليب تعزيز التنمية، وأدوار مختلف الجهات الإنمائية، بما فيها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والمجتمع المدني، أي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية.

وكانت هناك مناقشة مثمرة ومفعمة بالحيوية أدارها البروفسور نيشيكاوا والسيد أكيوز من الأونكتاد.

وطرحت النقاط الهامة التالية:

١ - من الضروري البحث عن أهداف وغايات إنمائية مناسبة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠. فليس في وسع الأسواق الوطنية ولا الأسواق العالمية أن تعمل على نحو يتسم بالكفاءة أو الإنصاف دون توجيه أو رؤية شاملة. ولوحظ أن الأهداف الإنمائية تزداد أهمية في الاقتصاد الحر. واستشهد بالتجربة في شرق آسيا على أنها دليل على أهمية وجود علاقة سليمة بين قطاع الأعمال التجارية والحكومة ينفذ القطاع الخاص في إطارها معظم الأهداف الإنمائية، بعد تحديدها، بتشجيع من الحكومة.

٢ - ولوحظ أن الغايات الإنمائية، وإن كانت مفيدة، يجب أن تناسب الاحتياجات الخاصة للبلد وأن يقوم البلد نفسه بتحديدها وأن تدعمها موارد مالية كافية. فالتجارب الماضية بينت أن تحديد غايات عالمية أو وطنية دون توفير الموارد الكافية والدعم السياسي اللازم لتنفيذها ممارسة لا طائل فيها ومدعاة لسخرية واسعة النطاق.

٣ - واقترح بأن يكون ثمة بحث عن نماذج للتنمية محورها الإنسان فهي تعزز كرامة الإنسان وحياته ولا تهمشهما؛ وتنظر إلى الناتج القومي الإجمالي على أنه وسيلة لا غاية؛ وتوزع الدخل بقدر أكبر من الإنصاف ولا تركزه؛ وتجدد الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة ولا تتوخى فرص المستقبل ولا تفرط بها؛ وتحث على مشاركة عامة الناس في الأحداث والعمليات التي تحدد معالم حياتهم. وأشير إلى أنه يجب أن تشمل كل استراتيجيات خفض الفقر ثلاثة عناصر على الأقل هي التعبئة الاجتماعية، واللامركزية، وتنمية الموارد البشرية. واتفق على أن يكيف كل بلد نماذج التنمية كيما تناسب احتياجاته الخاصة به.

٤ - وشدد على الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية. ورئي أن جهاز الحكم المحلي والمجتمع المدني الذي يتمثل في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة هما اللذان ينبغي أن يقوما، على الأغلب، بالدور الأكبر في عملية التنمية.

٥ - وتطرقت المناقشة للأهداف العامة للتنمية. ومع أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق واضح في الآراء في هذا المجال إلا أنه بدا أن هناك دعما كبيرا لهدف خفض مستويات الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٠ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تتمثل في التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب المأمونة، والتغذية الكافية، وخدمات تنظيم الأسرة على أساس شامل خلال هذه الفترة. كما رئي أنه يتعين على كل بلد أن يحدد لنفسه المسارات الزمنية الصحيحة التي يجب أن يتقيد بها، وأنه قد يتعين أن تشمل الرؤية المشتركة للتنمية هذه الأهداف.

٦ - لم تتطرق المناقشة باستفاضة لأهداف محددة للبلدان النامية. لكن الرئيس اقترح عدة أهداف لمناقشة مقبلة منها:

- تحقيق معدل نمو أدنى للفرد قدره ٣ في المائة في السنة لمضاعفة الدخول الحالية على مدى جيل واحد،

- خفض معدلات نمو السكان بنقطة مئوية كاملة على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة،

- الالتزام بنسبة ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

- الإنفاق على التعليم والصحة ما لا يقل عن ضعف الإنفاق العسكري. ورئي أن تحديد أهداف التنمية لا يمكن أن يتم إلا على أساس قطري.

٧ - لم يبرز إطار شامل للدور الذي يجب أن تضطلع به البلدان المتقدمة النمو، مع أنه تم طرح عدد كبير من المقترحات. وقد شملت هذه المقترحات:

- إعادة توزيع المعونة الحالية لتعزيز اتفاقية ميزانية ٢٠/٢٠؛

- تخصيص معونة بمستوى الضعف للفرد في البلدان ذات الانفاق العسكري المنخفض، أي تماما، على النمط الحالي للتخفيض؛

- ضرورة أن يحدد كل بلد مانح مسارا زمنيا خاصا بغية تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ نسبته ٠,٧ في المائة على مدى السنوات الـ ١٤ القادمة؛

- إحساس جديد بالإلحاح حيال تسديد الديون الخارجية لأفقر البلدان حتى لا يكون هناك تحويل موارد سالب في البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن ٠٠٠ ١ دولار.

- زيادة عدد البلدان المستفيدة الرئيسية من الاستثمار الخاص الأجنبي من ١٠ بلدان حاليا ربما إلى ٣٠ أو ٤٠ بلدا في السنوات الـ ١٤ القادمة، عن طريق العمل معها بصورة وثيقة لتحسين بيئاتها الاستثمارية؛

- تحقيق خفض أكبر في الحمائية التجارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

- حظر صادرات الأسلحة إلى الأماكن التي يحتمل أن تكون مصدر اضطرابات؛

- إلغاء الإعانات الحالية التي تقدم إلى مصدري الأسلحة؛

- إنشاء بعض الضوابط التي تتسم بالشفافية على تدفق الأموال الآتية بوسائل غير مشروعة إلى المصارف الأجنبية.

٨ - وسلم بأن دور المؤسسات المتعددة الأطراف، من باب المفارقة، قد أخذ يتضاءل فيما أخذ الترابط العالمي بالازدياد. وأعرب عن الرأي بأنه ينبغي تعزيز تعدد الأطراف وإقامة شراكة أوثق بكثير بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٩ - ونوقش بشيء من التوسع الاقتراح الياباني بجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي محفلا أكثر فعالية عن طريق إنشاء مكتب موسع يتألف من حوالي ١٥ بلدا وتخويله سلطات أكبر للتداول وصنع القرار. ولم يكن هناك توافق واضح في الآراء حول هذا الاقتراح وأبديت تحفظات حول طبيعته التقييدية. ولاحظ رئيس المؤتمر، السفير أووادا، أن مكتبا صغيرا كهذا سيكون قادرا على تمثيل جميع الاتجاهات الهامة بالتناوب وأن النتائج التي يتوصل إليها ستعرض في كل حال على اللجنة الجامعة. وكان هناك شعور عام بأنه يتعين تعزيز دور الأمم المتحدة في المداولات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الوسيلة إلى بلوغ ذلك ما زالت غير واضحة.

١٠ - وكان هناك تأكيد تلو التأكيد على الحاجة إلى التعاون الإقليمي، وزيادة التبادل بين بلدان الجنوب، وتعزيز دور اللجان الاقتصادية الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية. وأن هذا ذو أهمية بالغة للاقتصادات الصغيرة. ولوحظ أن التعاون الإقليمي تميز في السابق بكثرة القول لا بكثرة الفعل.

١١ - وطرحت عدة اقتراحات بإدراج حقوق الإنسان في أية مجموعة أهداف يجري تحديدها.

١٢ - وكان هناك حوار مفعم بالحيوية حول سلوك نهج شامل وفردي للتنمية. فقد أعرب بعض المشاركين عن تخوفهم من أن يفضي سلوك نهج متباين إلى عملية تدرجية قد تحلف بعض البلدان وراءها بعيدا. وأعرب عن رأي بأن النهج الفردي يشير إلى حلول خاصة بالبلد، لا إلى ثاني أفضل الخيارات. وسلم إلى حد بعيد بأنه ينبغي لسياسات التنمية في بلدان أو مناطق معينة أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة، بما في ذلك السكان، وتوفر الموارد الطبيعية، وموقفها من التجارة العالمية ودخول الاقتصاد في المرحلة الانتقالية.

ثالثا - الجلسة العامة المعقودة يوم الجمعة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

اقترح الرئيس، بعد أن قدم رؤساء الأفرقة الفرعية الثلاثة بياناتهم، أن تكرس المناقشة العامة لقدح زناد الفكر البناء. وطلب من المشاركين السعي نحو تجميع العناصر المشتركة لصالح تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب في وجهات النظر وتجنب تكرار المناقشات التي جرت في الأفرقة الفرعية.

وكرر المشاركون في المؤتمر مرة بعد أخرى الإعراب عن الأمل في أن يعطي المؤتمر حافزا للجهود المبذولة من أجل الوصول إلى رؤية جديدة للتنمية وإيجاد نُهج مبتكرة لتنفيذها. وأعرب عدة مشاركين عن وجهة نظر مفادها أن اليابان قد اتخذت مبادرة توجد حاجة كبيرة إليها في تنشيط المناقشة المتعلقة بالتنمية، وأعربوا عن الأمل في أن تواصل القيام بهذا الدور القيادي. وكان هناك اهتمام كبير بين المشاركين في أن ينبثق عن المؤتمر وثيقة تعبر عن قدراته وأفكاره كي يمكن أن تتخذ المواضيع العامة التي أثيرت فيه شكلا محددا من خلال المناقشات المقبلة.

ورئي أن عملية الإحياء هذه لمفهوم التنمية أمر حاسم ذلك أن كثيرا من البلدان النامية تعمل الآن على التقشف في المجال الاقتصادي وأن عليها أن تقنع دافعي الضرائب والمشرعين بأن المنظمات متعددة الأطراف عموما، والتنمية بصفة خاصة، ما زالت جديرة بالدعم.

وفي غضون مناقشة واسعة النطاق، دأبت المواضيع التالية على الظهور ووجدت صدى لدى كثير من المشاركين:

١ - من الضروري إصلاح الأمم المتحدة واستعادة مصداقية الجهود الإنمائية لدى الجماهير. وحث أحد المشاركين على ألا يسمح لأي وكالة معونة بأن تكون بمنأى عن ضرورة إثبات فعاليتها، وأضاف أن الإصلاح ليس أمرا اختياريا. وفي ضوء قيود الميزنة المفروضة على كثير من الاقتصادات الصناعية لاحظ مندوب آخر أن مجرد مناقشة استراتيجية التنمية أمر يتسم بالجرأة. وأعرب مشارك ثالث عن القلق لأن النزعة إلى تخفيض التكاليف تزيد من ضعف المنظمات المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة وأضاف أن عملية تخفيض الميزانية تنال دوما من الضعيف.

وأعرب أيضا عن وجهة نظر مفادها أنه يجب على كل من منظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تواجه مسألتي الإصلاح والفعالية.

٢ - وناقش المشاركون السبل التي يمكن بها إقناع الجمهور بضرورة التنمية وجدواها، مع التركيز بصفة خاصة على الدور الذي قد تقوم به الأهداف. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن الأهداف يجب أن تكون معقولة وواقعية وأن يعبر عنها ببساطة وأن تكون قابلة للقياس. وأشار أحد المشاركين إلى أن مجموعة الأهداف ينبغي أن تكون ذات عدد محدود. وتتمشى هذه الفكرة مع التركيز على تحديد أولويات تنمية واضحة تكون بمثابة "رموز قوية". وفي ضوء موارد التنمية المتناقصة، لوحظ أن وضع الأولويات وتعزيزها أمر حاسم.

٣ - واتفق المشاركون على أن وضع أهداف محددة يجب أن يتحقق بالاشتراك بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية وتكرر استخدام مصطلحات من قبيل "اتفاق" و "تعاقد" مرة بعد أخرى. وقد بدأ أحد المندوبين هذه المناقشة وسأل: هل يتعارض وضع أهداف مع هدف الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية؟ وهل تشير المبادئ التوجيهية للأهداف المحددة إلى فرض وتيرة ما على البلدان المتلقية.

وقد أدى هذا التساؤل إلى تأييد مواصلة الاهتمام باحتياجات البلدان عند تحديد الأهداف. وشدد آخرون أيضا على ضرورة تفهم الأهداف على أنها عرض سياسي لدعم البلدان النامية عند تنفيذ استراتيجية تنمية خاصة ببلد ما في إطار الملكية الوطنية. ولوحظ أن الإرادة السياسية من جانب المانحين والمستفيدين لازمة لبلوغ الأهداف.

وتكلم عدد من المشاركين عن احتمال أن يمثل شكل ما من أشكال أفرقة الخبراء أفضل إطار لمتابعة هذه المهمة. وشملت الخيارات المطروحة لهذا المنتدى فريقا يضم ما بين ١٥ و ٢٠ خبيرا أو مجموعة أساسية أصغر تضم ما بين ٤ و ٥ أعضاء، أو فرقة عمل بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو.

٤ - وفي سياق المناقشات بشأن الشراكة الإنمائية (التي يعبر عنها باتفاق أو تعاقد بين البلدان المانحة والمتلقية)، كان أحد المواضيع التي أثيرت عدة مرات هو زيادة المشاركة النشطة وإلقاء المزيد من المسؤوليات على عاتق البلدان النامية.

وشدد بعض المشاركين على التنمية القائمة على أساس المشاركة والتي تكافأ فيها الديمقراطية والسياسات الاقتصادية السليمة والحكم الجيد. واقترح عدة زملاء أنه لا ينبغي مراعاة مجرد المؤشرات الكمية بل أيضا المؤشرات النوعية عند تقييم التقدم. واقترح أيضا أنه من الجوهري لتحقيق الأهداف القابلة للقياس وجود عوامل نوعية في تطوير مجتمعات أكثر استقرارا وأمنا ومشاركة وعدلا.

٥ - ورأى معظم المشاركين أن هذا النهج الشامل لازم لتوفير الوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف. وفي الوقت الذي ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تقوم فيه بدور حيوي فإن عناصر أخرى من قبيل التجارة والاستثمار الخاص والحد من الاستثمار غير الإنتاجي هي أيضا أمور جوهرية.

واقترح أن تكون "نظم التمويل الفعالة والمستدامة" ذات القاعدة العريضة ابتكارية وأن تراعي الحاجة إلى تجديد الموارد. وحث أحد المشاركين على وضع خطط تمويل جديدة بمزيج من الأموال من الدول المتلقية والمانحة.

٦ - وأشير إلى أن المسائل المتعلقة بمخصصات الميزانيات في البلدان المستفيدة هي الجانب الآخر لاتباع نهج شامل إزاء التمويل، وأن مسائل من قبيل الديون الخارجية يجب التصدي لها. وأثار عدة مشاركين مشكلة الإنفاق العسكري المرتفع.

وردا على استفسارات بشأن بلوغ الأهداف، أشار أحد المشاركين إلى أنه استنادا إلى حسابات خمس وكالات معونة تابعة للأمم المتحدة قدر أن هدف القضاء على الفقر (الذي يضم عناصر عالمية تتعلق بالتعليم الابتدائي والرعاية الصحية للأمهات والصحة الإنجابية والتغذية وتعقيم المياه وتنظيم الأسرة)

سيكلف مبلغا إضافيا يقرب من ٣٠ - ٤٠ بليون دولار في السنة لمدة عشر سنوات. وحاليا، تبلغ تكلفة خدمة الدين نحو ١٥٠ بليون دولار سنويا، ويبلغ مجموع الإنفاق العسكري للعالم الثالث قرابة ١٣٠ بليون دولار سنويا. وعبر المشارك عن وجهة نظر مفادها أن إعادة التشكيل ستكفي لتعبئة الموارد اللازمة.

ولاحظ أيضا أن النمو الاقتصادي لم يكن دائما شرطا مسبقا للإنفاق على النواحي الاجتماعية الأساسية؛ وحدث عكس ذلك في بعض الحالات، كما في جمهورية كوريا وماليزيا واليابان، على سبيل المثال.

٧ - وأشار عدد من المشاركين إلى أن مصطلح "النهج المتمايز" قد يؤدي إلى سوء فهم. فقد تساءل أحد المندوبين مثلا: هل يولي هذا النهج اهتماما كافيا للشواغل المشتركة لدى البلدان النامية من قبيل الحمائية المحتمل اتباعها من جانب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وقت تجد فيه بلدان نامية كثيرة نفسها بصدد تحرير للتجارة وتطلب "التجارة، لا المعونة".

٨ - وأظهر المشتركون اهتماما عاما بفكرة إعادة استثمار جزء من المؤتمرات الموفرة عن طريق ترشيد مؤسسات الأمم المتحدة في الأنشطة التي تفيد منها البلدان النامية، مثل الحد من الفقر.

٩ - ويمكن للتآزر والتعاون بين المؤسسات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف أن يساعدا أيضا على حل مشاكل التنمية. ووجه عدة مشاركين الانتباه إلى دور مناطق العالم في التنمية. وقد يعزز التعاون الإقليمي التنمية المستدامة، مثلا، في مجالات من قبيل استخدام الموارد الاستراتيجية (المياه والطاقة) والإدارة البيئية. ولاحظ أحد المشاركين أنه بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمثل حالة استثنائية، فقد كانت هناك أيضا أمثلة مفيدة للتعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية وآسيا. ويمكن للتعاون بين منطقة وأخرى أن يعزز عملية التنمية العالمية ويستكمل الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الأمم المتحدة.

ولاحظ أحد المشاركين أن المناقشة التي تجري في الأمم المتحدة بشأن التنمية، ولا سيما بشأن خطة للتنمية، تتطلب دينامية سياسية ومستوى رفيعا من التمثيل إذا كان لها أن تسفر عن إطار عام وتدابير ملموسة. وحظي هذا الرأي بموافقة على نطاق عريض من المتكلمين التالين.

وكان هناك اتفاق واسع النطاق في كل من اجتماعات الأفرقة الفرعية والجلسة العامة على استصواب تحقيق تآزر وتنسيق أفضل بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة. واقترح أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد إصلاحه، بهذه المهمة.

المرفق الثاني

Statements made at the
Tokyo Conference on Development Strategy

Keynote Address by Mr. Kazuo Ogura
Deputy Minister for Foreign Affairs of Japan

(Introduction)

It is my great pleasure to make the opening address at this Tokyo Conference on Development Strategy. I believe that a conference on development issues is most timely, inasmuch as the discussions on the reform of the United Nations are now at an important stage and development strategy is being intensively discussed in several international forums, including the United Nations. The close inter-relationship between these two issues is, I understand, widely recognized. A new development strategy and reform of the United Nations are both essential to effectively promote sustainable development toward the twenty-first century, and I hope that we will be able to give some valuable imputs into the discussion of these subjects through the Conference held today and tomorrow.

(A New Development Strategy)

Since 1960, the General Assembly of the United Nations has proclaimed four consecutive Development Decades. It has adopted a number of declarations, programmes of action, and development strategies designed to strengthen international cooperation for development. As we look back on our experiences of the past four decades, however, we note that in the context of the confrontation between East and West, development issues tended to be politicized and as a result were not addressed, as they should properly have been addressed, from the perspective of development. The end of the Cold War marked a fundamental change in international politics, and with it, the relations between North and South entered a new stage. In consequence, I believe, an environment is emerging in which the problems of development can be squarely addressed based on a new global partnership. We are being given a real opportunity to build such a partnership, which will enable developed and developing countries to work together to meet the challenges of development.

An important feature of the evolution of the world today is increasing interdependence--interdependence not only in economic terms, but also in terms of global issues such as poverty, environment, population, food security, and the advancement of women, all of which require efforts not only at the national but also at the international level.

It is therefore high time that every country and region in the world, developing and developed alike, work to build a new partnership to tackle the challenges humankind faces as it approaches the twenty-first century. It is in this context that the roles of the United Nations and other international organizations are becoming increasingly important, and that they are being expected to do more.

At the same time, however, many developed countries are experiencing great financial difficulties, which are imposing severe limits on their capacity to make contributions to international organizations and are exerting downward pressure on the development assistance they can provide. In addition, the role of government in promoting development is being redefined in the face of the global trend toward liberalization and deregulation.

Under these circumstances, I wish to make three points:

First, eradication of poverty is a challenge to which we must respond, and doing so will require intensive efforts on the part of the whole international community. In 1993 the General Assembly of the United Nations proclaimed that the year 1996 would be the International Year for the Eradication of Poverty. This is a timely initiative on the part of the United Nations designed to focus world attention on this urgent issue.

Second, the key to our success is a new global partnership. It is increasingly important that all nations work together to build and implement a new development strategy designed to meet the challenges the world can be expected to face in the twenty-first century.

Third, in the process of working out and implementing a new development strategy, it is crucially important to reinvigorate the roles of international organizations, and in particular that of the United Nations, which should serve as the catalysts for the global partnership that is essential to the new strategy.

I would like now to offer some thoughts on the three main pillars of a development strategy based on such a new global partnership. They are also the three themes to be addressed in the sub-group sessions this

afternoon. I am referring to the objectives of development, the role of the United Nations and other international organizations in sustainable development, and methods of promoting development.

(Objectives of Development)

In order to promote joint efforts based on new global partnership, it is important that the nations of the world, both industrialized and developing, share a clear vision asto the state of the world should be in the early twenty-first century. We must establish a clear and positive vision in order to help people in developing countries gain a strong sense of the goals they should strive to achieve. A clear vision is also necessary for people of donor countries. It will help convince taxpayers in donor countries of the need for development cooperation. It is important to have a vision of the future because, under the global partnership between developed and developing countries, all parties should work together and all of us need encouragement to continue and strengthen our efforts.

In order to arrive at a vision, a set of well-defined development objectives should be formulated. And setting concrete milestones would contribute to that end. Objectives defined with concrete milestones should cover both economic aspects and non-economic aspects of development, such as social development.

Such a comprehensive set of objectives, which together would constitute a realistic and positive vision of the world, would be extremely useful, as they would promote joint efforts by the entire world community: developing countries, developed countries, international organizations, and NGOs.

(Role of the United Nations and Other International Organizations in Sustainable Development)

In an increasingly interdependent world, international organizations, especially the United Nations, have a crucial role to play in promoting sustainable development. They must serve as focal points in the coordination of international efforts and also provide effective assistance for developing countries. It is therefore essential that Member States demonstrate that they are committed politically to supporting and fully utilizing international organizations, not only by eloquent speeches but also by concrete actions. The fiftieth anniversary of the United Nations offered an unprecedented opportunity for leaders of its Member States to declare their support for that world body. At the sametime, however, the UN is now facing financial difficulties and calls for reforms in a range of areas echo around the world. Under these circumstances, it is essential for us to secure progress in the work of improving the development activities of international organizations. Coordination in and relevant organizations should also be improved both at the general policy level and at the field level.

With regard to coordination at the general policy level, the Economic and Social Council should be enabled to carry out its mandate under the UN Charter "[to] coordinate the activities of the specialized agencies through consultation...and recommendations...." (Article 63 of the Charter). For that purpose, we should explore ways of enhancing the effectiveness of ECOSOC. For coordination at the field level, the use of Country Strategy Notes should be encouraged, the system of resident coordinators should be

improved, and the idea of common premises pursued. Coordination should also be strengthened between the United Nations and the Bretton Woods institutions. Although they might not be able to work under a single conductor, they should share a score in promting sustainable development with a harmony strategy.

Beyond these suggestions as to efforts to improve coordination, I would like to offer one idea for addressing the financial constraints under which the UN labors and reinvigorating the role it plays in development. Although many arguments may be advanced for promoting rationalization in light of these constraints, reform should not be a euphemism for budget-cutting. The purpose of reform is to bring about effective utilization of available resources and greater efficiency on the part of the relevant institutions in promoting sustainable development. I would therefore like to propose that a part of savings achieved through rationalization of UN development institutions be reinvested in development activities, for example, those aimed at the eradication of poverty. Such linkage between savings and reinvestment would contribute to reinvigorating the role of the UN in sustainable development by promoting a continuing adjustment to current realities and emerging priorities.

(Methods of Promoting Development)

In promoting development, policy measures in different areas should be combined in a coherent manner. The main pillar of such a comprehensive approach is mobilization of resources--not only Official Development Assistance, but also private sources of funding, which are becoming increasingly important for development in today's world. Out of the US $169 billion that flowed into developing countries in 1994, $112 billion, or about two thirds, were from private sources. Under these circumstances,

ODA should be used first in sectors that are not attractive to private investors. At the same time, ODA could play an important role of catalyst to mobilize domestic resources in developing countries and to induce foreign investment.

In addition to efforts to secure sufficient resources, it is important to take measures in other policy areas, such as trade or technology transfer. The globalization of the world economy also makes it increasingly important to promote the development of human resources, capacity- and institution-building in developing countries. All members of the global partnership, including developing countries, developed countries, and international organizations, have roles to play in implementing this overall approach.

Development efforts should address the needs of countries and regions in all their diversity. While it is necessary to improve economic conditions, it is also necessary to protect the environment and improve social conditions. The needs to be addressed vary from country to country, from region to region, and may include population growth, health, the protection of children, emergency relief, and post-conflict stabilization leading up to reconstruction. All these factors imply that policy measures should be tailored and adapted according to different needs and conditions.

Before leaving the subject of methods of promoting development, I would like to mention one form of cooperation as a particularly good example of global partnership. It is South-South cooperation. Assistance between developing countries, for example, the transfer of know-how gained in the course of development, can be very effective. Such a type of cooperation should be promoted more actively and given expanded international support. It was to that end that the UN General Assembly last year invited

the UNDP to establish a voluntary trust fund for the promotion of South-South cooperation. It is our hope that it will do so.

(Conclusion)

My intention in making this opening address has been to raise issues for discussion at this conference, rather than offer a definitive statement on how they should be resolved. I hope that you will give them intensive consideration from a variety of perspectives.

In an increasingly interdependent world, all of us, all the peoples of this planet, are in the same boat. By means of our discussion here, we hope to make progress toward identifying our destination, the ways and means we shall employ to reach it, and a method of ensuring that we act in harmony. On the other hand, we must take care: discussion, if it is not constructive, can also cause our boat to sink. We must bear clearly in mind that what we are working toward is a clear vision of our future and a new global partnership to carry it out.

I hope that the debate here will be constructive and that the Tokyo Conference will serve to promote the partnership we seek to establish.

**Address by James Michel**
**Chair, Development Assistance Committee**
**Organisation for Economic Co-operation and Development**

The famous English author, Charles Dickens, once began a book about events near the end of the 18th century with a description of the period as being "the best of times" and also "the worst of times". We who are witnessing the final years of the 20th century might well believe that we have a special appreciation and understanding of the historic contradiction which Dickens described so simply and yet so eloquently.

Forces of globalisation are encouraging a convergence of economic policies upon all nations who would compete in an increasingly interdependent global market place. Instantaneous flows of information, technology and capital have accelerated the pace of change. Along with an opening of economic systems to greater competition and greater efficiency, we are seeing an opening up of political systems, with increased opportunities for citizens to have a voice and stronger incentives for more responsive and more accountable government.

At the same time as this greater convergence is occurring, there is a trend toward greater diversity among nations. Old labels of "North" and "South", like those of "East" and "West", have less meaning today than they did just a few years ago. And if one of the forces that is shaping the contemporary environment for development is globalisation, the other is a focus on people, with all their differences, as the principal subjects of the development process.

Remarkable progress is being achieved by many countries and many people. At the same time, too many countries and too many people are not participating in this progress. For them, the quality of life is deteriorating. The combination of unsustainable consumption, intolerable poverty, rapid population growth and environmental deterioration casts a shadow over the future. The future looks especially bleak in those places where there has been a generalised breakdown in civil order and a descent into the human tragedies we have learned to call "complex emergencies".

For some it is the best of times; for others, like the children of Rwanda, Liberia, Somalia, Bosnia and other war-torn societies whose faces look out at us from the pages of the 1996 UNICEF report on the state of the world's children, it is unquestionably the worst of times.

This historic contradiction, like the one 200 years earlier of which Mr. Dickens wrote, is a warning, an indication of unstable and unsustainable conditions. It is crucial that we recognise that warning, and that we take the necessary actions to achieve stability and sustainability.

We face unprecedented opportunities for human achievement in the coming new millenium. We have many advantages that did not exist at the time of previous

transitions in history. In particular, we have a broad awareness that as we appproach the end of the 20th century security has come to have less to do with the strength of our armies and more to do with the needs and concerns of human beings and the quality of their environment. With that awareness, we can understand that the poverty and suffering of any of us diminishes the security of the rest of us. That understanding should provide the basis for a broad international consensus that development is important to the security and well being of everyone.

We also have the advantage that more than 40 years of development co-operation have taught us many valuable lessons about how the international community can best support development. There is broad international support for a model of locally-owned, people-centred and participatory development, based upon principles of self-reliance, integrated strategies and accountability for results. This model envisions development co-operation as a partnership, with mutuality of benefits and responsibilities and a principal focus on strengthening capacities for self-help through effective assistance, coherent policies and respectful dialogue.

But we all know that actual practice often departs markedly from that widely accepted model. People in the industrialised countries tend to favour support for sustainable development; but they also tend to give priority to domestic concerns. Donors tend to favour local ownership and responsibility; but their needs to assure accountability and to demonstrate results often cause them to insist on control over their investments, even at the expense of sustainability. Developing countries, for their part, sometimes hesitate to adopt and to implement reforms that will help them to escape from aid dependency, but that will pose short-term political and social costs.

Public confidence in development co-operation efforts is in decline in many countries; donor country governments are under intense pressure to find ways to reduce public expenditures, and developing country governments are being pressed to demonstrate the benefits of reforms. Multilateral and bilateral institutions are denied resources and at the same time expected to achieve more. The risk is real that aid fatigue and adjustment fatigue might combine to frustrate the actions we know are necessary and that can improve fundamentally the prospects for a more secure and prosperous future.

We need to devise strategies that can help make the model a reality, one that can demonstrate convincing progress and command broad public and political support. That means that we must deepen the international consensus from the general to the specific and work together in a spirit of genuine partnership.

These considerations make this a most timely conference. Before proceeding further I want to congratulate the Ministry of Foreign Affairs of Japan for taking the initiative to organise this event. If we are convinced that development efforts must reflect local commitment, initiative and capacity in order to succeed, then it is imperative that development co-operation strategies be shaped through dialogue in which developing country partners are full participants. The Ministry of Foreign Affairs has provided a valuable service to all of us by making available this opportunity for constructive dialogue. I am grateful to have been invited, and look forward to learning from the many distinguished participants assembled here.

I also want to express appreciation to all who are participating in this conference. For me, fostering a consensus in favour of effective development co-operation policies is a full-time job. Everyone else here has many other responsibilities. It is encouraging that so many of you have found this discussion of development strategies to be of sufficient importance and urgency to warrant your participation. Together, I am sure we can move far beyond the question of whether we are living in the best or the worst of times. We can advance the prospects for making the present into a solid base on which to build a better future.

In the Development Assistance Committee of the OECD we adopted in 1995 a policy statement entitled *Development Partnerships in the New Global Context.* The Development Assistance Committee (DAC), of course, is an organisation made up entirely of aid donors. The policy statement, therefore, reflects a donor perspective. But it is a perspective grounded in considerable experience, and the statement was fashioned against the background of an extraordinary, widely participatory dialogue in recent years -- from Rio to Beijing -- on a broad range of development issues. The DAC's *Development Partnerships* statement is a consensus of development ministers and heads of aid agencies. But it seeks to represent a broader international consensus by incorporating what those ministers and agency heads have learned from others about development co-operation.

Because I think it is such an important reference for our deliberations here in Tokyo, I have appended the *Development Partnerships* statement to the written text of my remarks. I will not take your time this morning with a detailed description of what it says. It is discussed at some length in the DAC's annual Development Co-operation Report for 1995. As you can see, it takes up only two sides of a single page and does not take long to read. I commend it to your attention. There are a few aspects of the statement, however, that bear directly upon our work here. I'd like to touch on these briefly.

First, the statement contains what I believe is an important clarification in the roles of partners in development co-operation. It states that achievement in sustainable development needs to be based on integrated strategies that incorporate a number of key economic, social, environmental and political elements. It makes clear that these strategies need to be locally owned, and then goes on to say that the role of the external partners is to help strengthen capacities in developing partner countries "to meet these demanding, integrated requirements for sustainable development, guided by the conditions and commitments in each country".

In a related point, while the statement expresses the vital necessity for concessional resources, it also acknowledges that developing countries are ultimately responsible for their own development and that their own resources are the most important source of investment in their economic and social progress.

Together, these two points amount to an unambiguous endorsement of local ownership and local responsibility for development. If donors believe what their policy statement declares, they need to shift the focus of their programmes away from trying to do things for developing countries and their people, and toward helping them increase

their capacity to do things for themselves. Paternalistic approaches must give way to true partnerships in which local actors progressively take the lead and external partners support their efforts to increase capacities and to assume greater responsibility.

A second feature of the statement is that its emphasis on local ownership of the development process and putting people at the centre of development policy reflects a strong endorsement of participatory development. It necessarily follows that national governments are no longer the only partners. Participatory development requires, by definition, participation -- by government at all levels, national, regional and municipal; by the institutions of civil society, including non-governmental organisations, civic groups, business and labour associations, and a free press; and by individuals.

A third important feature is the statement's acknowledgement of the critical importance that development co-operation efforts take place within a broader context of policies that favour development. This is reflected in its call for integrated strategies by the developing countries, and also in a call for consistent, open economic policies by the industrialised countries that do not undercut development objectives.

At the end of the statement, the ministers and agency heads reaffirmed their commitment to work together in the Development Assistance Committee "to help prepare strategies looking to the next century". Toward that end, they initiated an exercise to reflect on the record of development co-operation and on aspirations for the future. They set a limited scope for their collective look into the next century -- only until 2010. And they set a limited time for their deliberations in what we have come to call by its French name, the *exercice de réflexion*. They undertook to collaborate in the preparation of a report to be taken up at their next meeting in the DAC, scheduled for May 1996.

One of the first issues considered by the senior officials participating in this DAC exercise was the question of how to express the objectives of development co-operation in a way that would foster effective common efforts and make clear to the people and leaders of the industrialised and the developing countries the importance of the stakes involved. They concluded that it would be very helpful to select a few specific goals from among the many that have been agreed to by the international community. This approach would make the vision more concrete and also more understandable. In addition, it would set standards against which the performance of the international community could be measured.

Even as work proceeds on the preparation of a report for the DAC High Level Meeting in May, the Development Committee of the IMF and the World Bank is preparing to take up at its meeting in April the report of the Task Force on Multilateral Development Banks. At the same time, the Executive Directors of the Bank and the Fund are considering a jointly prepared proposal for action to resolve the debt problems of the heavily indebted poor countries. The Government of France, which will host the summit meeting of the G-7 in Lyon in June, has publicly expressed its interest in addressing development issues in that forum. And, of course, the General Assembly of the United Nations will take up in September the Secretary General's initiative of an Agenda for Development.

In this room there are assembled representatives of institutions that are involved in all of these current efforts to improve the prospects for development, increase the effectiveness of development co-operation and deepen public and political support. The confluence of all these international efforts and events provides us with a unique opportunity. I think the same kind of reasoning that led the senior officials of bilateral agencies to build their work in the DAC around the idea of specific development targets applies as well to the other ongoing international efforts. We can have a positive influence on all these initiatives by focusing in our discussions at this conference on the identification of targets of achievement, and on how they can best be pursued in our international co-operation efforts and in the accompanying public and political debates about development.

This is an enterprise that carries with it significant risks. If the international community is able to express its aspirations in terms of ambitious but achievable targets, and if it succeeds in building public and political support for those targets, it will be creating expectations. For the industrialised countries, the principal immediate risk is that failure to pursue those targets seriously will undermine the credibility of development co-operation, placing aid budgets in even greater jeopardy. For the developing countries, failure to pursue the targets seriously will have more profound consequences. For them, the targets represent a vision of hope for a better life -- an enhanced capacity for their people to participate in the economic, political and cultural life of their societies, and an enhanced capacity for their societies to participate effectively in the global system. An undermining of that hope would pose a threat to the preservation of the confidence and social cohesion that are the hallmarks of all successful examples of development.

Nevertheless, I don't think we really have any choice. Some fundamental decisions will be made this year about development and development co-operation, and about their place on the international agenda. Those decisions will set directions which will make it either easier or more difficult to preserve the sense of shared values and interests that are necessary to collaborative management of global issues of common concern.

I won't claim that the future of development co-operation, in itself, will have a decisive effect on whether we degenerate into a world of conflict and chaos. However, I do believe that there can exist in the next century a co-operating world in which future generations will work together to eradicate the worst of poverty, disease and conflict, to preserve the environment, and to promote improved conditions for participation and human fulfillment. And I am confident that development co-operation will have some influence in determining what kind of world will exist. The stakes in a stable, sustainable future for this planet and all who inhabit it are too high for us to forego that influence.

So let us try over the next two days to advance as far as we possibly can a shared understanding of what development goals are most appropriate, how they should be set, and the ways and means to achieve them. And let us also advance our understanding of the role of the United Nations system and its various funds, entities and programmes and how they can best contribute to sustainable development. When we adjourn tomorow, let us do so with a sense of satisfaction that we have helped to guide the international dialogue on development strategies in directions that will command the broadest understanding, support and prospects for success.

تذييل

Development Partnerships in the New Global Context

*Members of the Development Assistance Committee (DAC) of the OECD met on 3-4 May 1995 at the level of Development Co-operation Ministers and Heads of Aid Agencies.*

*They agreed on shared orientations for their development co-operation efforts and preparing for key challenges of sustainable economic and social development into the 21st century.*

*Members also expressed deep concern that domestic preoccupations and budgetary pressures in some Member countries could seriously jeopardise the international development co-operation effort at a critical juncture.*

For three decades, the highest rates of economic growth in the world have been achieved among developing countries, notably in Asia and Latin America. Many formerly poor countries have made rapid advances in standards of living, fuelled by expanded trade, capital and technology flows. Development co-operation has helped, and must continue to help, lay the foundations for their success.

Yet many countries and people have not yet shared in this progress, or have even lost ground. At the same time, numerous countries, including countries in Africa, are adopting far-reaching economic and political reforms. They seek to increase opportunities for their people, and to integrate successfully into a highly competitive, interdependent world.

Development and greater interdependence require high levels of domestic effort, high standards of accountability, and a strong civil society. Open, participatory economic and political systems are increasingly important factors. Meanwhile, the basic notion of security is being redefined, placing much more weight on the needs and concerns of human beings and the quality of their environment.

More widespread and sustainable progress now depends on building strong capacities to achieve good governance, reduce poverty, and protect the environment. Civil conflict, terrorism, population and migration pressures, epidemic disease, environmental degradation, and international crime and corruption hinder the efforts of developing countries and concern us all.

Within this new context, thriving developing country partners will contribute to greater prosperity and greater security in their own regions and globally. We therefore endorse the following strategic orientations, and commend them for active support ur own countries and throughout the international community.

**1. Development co-operation is an investment**

Support for development has contributed to extraordinary achievements in economic and social well-being. Well over two billion people have increased their incomes, life-expectancy, education, and their access to basic services. Development co-operation has also led to the emergence of new economic partners who play an increasingly dynamic role, generating new trade, investment, and jobs-as well as the need for adjustment-in our own countries. Developing country markets for OECD exports have expanded by 50 per cent since 1990.

**We regard development co-operation as a key investment in the future.**

**2. Combating poverty at its roots is a central challenge**

Support for development reflects our enduring concern for the human dignity and well-being of others. Despite the promising trends in many developing countries, more than one billion people still live in extreme poverty. Yet, building on lessons learned, there are good prospects for significantly reducing poverty in the coming years.

**We will focus our support on strategies and programmes that will work to enable the poorest to expand their opportunities and improve their lives.**

### 3. Strategies for success are now available

Experience has shown that achievements in sustainable development, and effective co-operation, need to integrate a number of key elements:

- A sound policy framework encouraging stable, growing economies with full scope for a vigorous private sector and an adequate fiscal base.
- Investment in social development, especially education, primary health care, and population activities.
- Enhanced participation of all people, and notably women, in economic and political life, and the reduction of social inequalities.
- Good governance and public management, democratic accountability, the protection of human rights and the rule of law.
- Sustainable environmental practices.
- Addressing root causes of potential conflict, limiting military expenditure, and targeting reconstruction and peace-building efforts toward longer-term reconciliation and development.

**We will focus our co-operation on helping to strengthen capacities in our partner countries to meet these demanding, integrated requirements for sustainable development, guided by the conditions and commitments in each country.**

### 4. Development assistance is vital to complement other resources

Developing countries themselves are ultimately responsible for their own development. Their own earnings, savings and tax revenues are the most important source of investment in their economic and social progress. For development to succeed, the people of the countries concerned must be the "owners" of their development policies and programmes.

Private investment flows are mainly attracted by the most dynamic countries and sectors of the developing world, and private donations are directed primarily to immediate humanitarian needs. Official development assistance remains vital for many key investments in developing countries, especially the poorer countries.

**We remain committed to generating substantial resources for development co-operation to back the efforts of countries and people to help themselves.**

### 5. Other policies need to be coherent with development goals

Expanded trade, investment and other linkages, and the growing role of the developing countries in the international economic system (notably in the World Trade Organisation) have raised the stakes for OECD countries. It is critical that other policies not undercut development objectives.

**We will work with the other policy-makers concerned to ensure that our countries follow consistent, open economic policies in relations with our development partners.**

### 6. Our co-operation must be effective and efficient

Both bilateral and multilateral development assistance must be managed for maximum efficiency and effectiveness. We are confident that past achievements and lessons learned in development co-operation show clearly how best to reinforce current efforts of developing countries.

The agreed principles and best practices for effective aid must be implemented with rigor. Critical evaluation must be an ongoing feature of development assistance efforts, to identify the best and most cost-effective approaches. Public accountability, based on indicators of achievement, is essential.

**We will intensify our activities in aid co-ordination, the evaluation of aid effectiveness, peer reviews, and the implementation of best practices.**

### 7. The Development Assistance Committee will advance these priorities

Co-operation for sustainable development is a fundamental concern of the OECD. Effective development co-operation helps to strengthen the multilateral system and promotes job-creating growth and social cohesion on an international scale. OECD members commit substantial resources toward this effort, including more than $50 billion annually in official development assistance, 90 per cent of the world's total

**We reaffirm our commitment to work together in the Development Assistance Committee to implement the directions outlined here for this decade, to integrate the contributions of development co-operation with the other policy priorities of Members, and to help prepare strategies looking to the next century.**

## ADDRESS BY MR. K. Y. AMOAKO, EXECUTIVE SECRETARY OF THE ECONOMIC COMMISSION FOR AFRICA

### Meeting the Development Challenges facing Africa in the 21st Century: The Role of ECA

It is an honour and a pleasure to be among you, at such a gathering, to consider the vital issue of UN reform and development strategies in Africa. It is appropriate that I, as an African, and head of the Economic Commission for Africa, should be called upon, given that our continent represents the greatest development challenge. But to be speaking to you today on such a critical topic, and in such a setting, is particularly valuable. I thank you most sincerely for the opportunity. I intend to make full use of it, to share with you the development challenges facing Africa, and to consider together the strategies we will adopt to realise that vision in the 21st Century.

And what an inspiring venue this is, in which to script a scenario, about overcoming enormous difficulties to achieve economic success. What a lesson is around us here, in what can be built out of human skill and energy, with strong partnerships, in a climate of peace and stability, and in the right policy

environment. Today Japan, this great economic power, has become the strongest of development partners. The world's largest donor of Official Development Assistance, supplier of well over one billion dollars a year in bilateral aid to sub-Saharan Africa. And with even more to offer Africa as a development partner in terms of expertise, experience and relevant strategies, as the original powerhouse of the East Asian economic miracle.

Now it is our continent that is gearing itself to embark on the long journey. I would like to sketch for you the road ahead, to review where Africa is today, and to look at the role of the United Nations, and of the Economic Commission for Africa.

Africa is the biggest challenge for the UN itself. As the Secretary-General, Dr Boutros-Ghali, has warned in launching the Agenda for Development: 'the failure to help improve the human condition of a whole continent would be a moral and political defeat for the UN. Africa remains the great test of an effective agenda for development.'

But as the Secretary General also said, about the launching of the great UN Special Initiative on Africa last week, 'the chances of Africa emerging from its crisis are better now than in many years.' Even in the midst of our critical problems, there are hopeful signs and indicators emerging that African recovery is ahead, if we

can gear ourselves to seize the moment. If we can follow a clear vision of absolute poverty eliminated within the next generation.

And it is a direct attack on poverty, with all the resources that we in Africa and our global partners can muster, that MUST be at the heart of our strategy for sustainable development.

What are the hopeful signs and signals that dispel some of the gloom and light our way? Our own research is confirming that no less than half the countries of Africa at the moment are enjoying real economic growth in excess of their population growth rate. More than one third of these countries last year recorded growth of 6 percent and above. And among these, economists are noting a sustained upward trend.

This is in a broader context in which democratic experiments, the opening of markets and the growth of civil society are all continuing trends.

Our African landscape is not one undifferentiated mass. It is a mosaic, a spectrum, within which, as we go towards the 21st century, there is a new Africa emerging. We see the fruits of positive growth beginning to appear in those countries which are applying economic and political reform with stamina and determination.

Poverty reduction, let me stress once more, is the ultimate and overarching objective of all development strategies. I would like to illustrate this in the simplest of ways, out of the African experience, looking at our socio-economic landscape as it is.

Our continent is enormously wealthy in terms of natural resources, so much so that we have no business to be poor — if we can develop and apply our great HUMAN resources in the right way, and with the right kind of assistance from our partners.

But the vicious circle of reality has to be broken: 2 out of 5 of Africa's people — and rising — live in poverty, in absolute poverty. They can only struggle, with hard work and ingenuity, to keep alive. In the rural areas, people scratch the exhausted land to grow food without enough water for crops They use up forests for their own and for city fuel. In urban settlements, people find a hundred informal ways to do business, so the family can survive, but often without access to schools, to clinics, even to drinkable water. The coping mechanisms of our rapidly growing population contribute to the pressure on the local environment.

A sustainable environment for Africa, occupying one quarter of the earth's landmass, is crucial in stabilising the planetary environment.

Certainly, we cannot meet the challenge posed by the population-food security-environment nexus, unless our economies are on a sound footing. We need policies for robust growth. BUT — we have to adopt a direct poverty reducing strategy, with employment opportunities, to sustain broad-based and labour intensive growth. We have to empower the poor to take part in this growth, if it is to spin the vicious circle into a virtuous cycle. That is, the women, the children, rural people, those in the informal sector, the struggling private enterprises.

There has to be a division of responsibility between the public and private sector. What are needed are new synergies based on being complementary to each other, rather than adversarial. What a crying need there is in Africa, for this understanding, from both sides. The state has to maintain a conducive environment to enable the private sector to emerge and grow into a significant employer, wealth creator and engine of the economy.

Japan, post world war Japan, has been one of the great venues, the great models for that enabling dynamic relationship.

I spell out these well-known factors in the great historical equation of modern East Asian development, only because they have so much relevance for us in Africa. What we will need, and will have to work for, is that conducive policy environment and

the political climate to encourage sustained structural transformation.

We need liberating market forces, to set prices freely, to create efficient markets. We need — as I have noted some of our countries are already doing — to restore and preserve macroeconomic stability.

Of course we cannot strengthen our economies without partners, and this is where we need to build the long-term socio-economic stability, through political and economic liberalisation, to encourage outside investment. As an essential foundation, we need to mobilise domestic resources through savings and internal investment.

Any mobilisation of financial resources comes up against one huge obstacle, that is Africa's external debt crisis, which remains unresolved. It is, in the graphic image conjured up by the UN Secretary-General, "a millstone around the neck of Africa." The challenge can never be far from our minds. It has been the spur to frequent resolutions and declarations from the OAU and other bodies, calling for sustained development assistance from Africa's external partners, pleading for a lasting solution to the debt burden.

An overarching dimension, adding urgency to our strategies, is the need to prepare Africa for the realities of globalisation. How

can we seize the opportunities offered by this process. How can we climb aboard and use its momentum, and not be totally sidelined and marginalised by it?

A key element of the strategy for becoming competitive in the world economy is to strengthen regional economic integration in Africa. Global trade liberalisation is proceeding at the same time as regional economic megamarkets are developing, sweeping away internal barriers in regional groupings. But in Africa, for all our decades of dreams and efforts, we still offer minimarkets, often landlocked, with no effective intra-African trade, few if any economies of scale.

Opening up African economic space, and letting trade between countries expand without restriction, may be the single most neglected potential engine for the continent's economic growth, and a prerequisite for its integration into the highly competitive world economy of the future; letting factors of production flow freely across borders.

A new approach is needed. The traditional approach to integration, which relied on interactions among governments, and which mirrored state-led development strategies , clearly has not been effective. Our new approach needs to be based on promoting the growth of African enterprises, opening national markets to create an African market. We need to harmonise policies at the

regional level, especially in the promotion of foreign direct investment.

It is in meeting these challenges in Africa that the United Nations is going to be judged. The UN system as a whole is undergoing reforms, to strengthen its development role, to do better in and for Africa. So what are the principles that should guide its work?

There are a range of challenges on its agenda for reform. First of all, the UN agencies as a whole:

* have to adopt a much more tenacious approach to promoting development than in the past;
* we need to sharpen our focus on objectives and priorities
* in programme delivery, we must be more cost effective in our use of scarce human and financial resources
* monitoring needs to be strengthened and evaluation sharpened.

There are several principles which will have to be incorporated into its regional programmes as well as its field operations in Africa, to be effective in meeting the challenges.

One which guides UN assistance is the country focus of UN activities. This principle is dear to member states. It calls for a

sharper focus on individual countries by all agencies of the UN family, including Bretton Woods institutions working together as a team.

Nor can the UN be fully effective if it works only with governments. In Africa, UN agencies have to embark on stronger cooperation with the Organisation of African Unity, the African Development Bank, and the regional economic organisations.

UN agencies need also to continue developing channels for joint operations with NGOs and other civic organisations in view of their strong involvement with the grass roots, where development challenges cease to be dry statistics and assume real personality.

It is on these principles that the UN Special Initiative on Africa has been based. It is the greatest set of UN projects in Africa ever drawn up. At the heart of this ten-year programme are two major commitments: to promote throughout the continent universal basic education, and primary health care. They account for the bulk of the 25 billion dollars of resources expected to be mobilised and dispersed as a result of the initiative.

We at ECA will be very much playing our part in this UN system We will lead or co-lead with other agencies in a range of projects, from South South cooperation for trade promotion, to

strengthening civil society, promoting the Informal sector, and in harnessing Information technology for development -- a field where ECA already leads the electronic networking campaign in Africa.

We at ECA are feeling more motivated and clear in our minds than ever about how we need to address the challenges of the 21st century. We are in the midst of renewing the organisation to serve Africa better.

Since joining ECA last year it has been my task to take the lead in strenuously embarking on a major reform and reconstruction process. It is part of the broader stream of change, to confront the special problems and challenges of the time we are in, within the entire UN system, and in Africa as a whole.

We have consulted widely and intensively about our new directions — on what ECA's role will be. We have developed a road map, a clear sense of where we are going, in a revised and enriched document on our Strategic Directions. We are having important meetings with our Partners in development around the world, and we are geared for this most important phase of our journey. Some major reorganisation in ECA takes effect next month. Our programme guidelines are set for submission to our Council of Ministers in May.

Many of you here will want to join and support us on our journey. On what pathways will you find ECA in future? What will be different, more effective, about the way we work?

ECA already has proud achievements in its record since 1958. It played a central role in the creation of several African regional economic institutions, notably the African Development Bank. It was an architect of such initiatives as the Lagos Plan of Action. Now, the renewed ECA is being revitalised as a policy integrator, a networker and disseminator of development ideas and best practices among its African member states. We are reorganising to strengthen our current staff through training and exchanges. We are preparing to bring in fresh blood. We are embarking on new communications strategies and methods.

Above all, we are sharpening our programme focus, using our comparative advantages to be cost effective and relevant, responding precisely to those challenges I have been outlining, such as the nexus, informatics, regional integration, the strengthened synergy between public and private sector in development management.

As I said earlier, we are already taking a lead in networking development information through new technology, and in urgently promoting Africa's membership of the information society, to avoid even greater marginalisation. Gender will be mainstreamed

in all our work. This is a particular concern of mine, because empowering women is at the centre of social justice, and of any strategy for Africa's economic takeoff.

Our mandate already puts ECA at stage centre, in the scenario of African development. To network effectively, that is where we have to be. Most of the challenges African countries face have a regional scope and can best be tackled through regional cooperation. This too, is at the heart of our mandate.

I have reviewed development strategies and structures, but in the end it is the human spirit which inspires us to take on the challenges. By that I mean the way so many of our people still stand tall, after two decades of crisis in Africa. Where formal economic activities and support structures collapse so many battle to survive, through their own ingenuity, in the informal economy, creative and resourceful, their spirit of enterprise alive and well.

What echoes that sets up, of stories from the early post-war years about the peoples of East Asia. Can we in Africa hope to make a few small miracles along our own way? If we are to break through, there are three things we need: a conducive policy environment in the continent, more progress in ending local conflicts, and the understanding and support of partners around the world.

I would like once more to express our appreciation, and to pay tribute to our hosts, in putting Africa first in tackling development strategies. With such partnerships, and if we keep our heads clear and our hearts strong, absolute poverty can be eliminated in the span of one generation.

المرفق الثالث

# LIST OF PARTICIPANTS

| | |
|---|---|
| Afghanistan | H.E. Dr. Ravan A.G. FARHADI ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Albania | H.E. Mr. Pellumb KULLA ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Antigua and Barbuda | H.E. Dr. Patrick A. LEWIS ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Argentina | H.E. Mr. Carlos E. ZABALLA ( II )<br>Under Secretary, International Cooperation, MOFA |
| Australia | Ms. Miranda J. RAWLINSON ( II )<br>Assistant Director General, Australian Agency for International Development |
| Azerbaijan | H.E. Mr. Eldar G. KOULIEV ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Bangladesh | H.E. Mr. Reaz RAHMAN ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Belize | H.E. Mr. Edward Arthur LAING ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Bhutan | H.E. Mr. Ugyen TSHERING ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Brazil | H.E. Mr. Henrique R. VALLE ( III )<br>Deputy Permanent Representative to the United Nations |
| Burkina Faso | H.E. Mr. Gaetan R. OUEDRAOGO ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Canada | Mr. John M. ROBINSON ( I )<br>Vice-President Policy Branch, Canadian International Development Agency |
| China | Mr. Tiankai CUI ( III )<br>Counsellor, Department of International Organizations and Conferences, Ministry of Foreign Affairs |
| Colombia | Mr. Leonardo CARVAJAL ( III )<br>Private Secretary of the Minister for Foreign Affairs |
| Costa Rica | H.E. Mr. Jose J. CHAVERRI ( I )<br>Coordinator in the Ministry of Foreign Affairs |
| Cote d'Ivoire | Mr. Konan KRAMO ( III )<br>Technical Adviser to the Minister, Ministry of Foreign Affairs |
| Cyprus | H.E. Mr. Nicos AGATHOCLEOUS ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Denmark | H.E. Mr. Birger RIIS-JORGENSEN ( III )<br>Under Secretary for Bilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs |
| Egypt | H.E. Dr. Ahmed M.H. GOMAA ( II )<br>Deputy Assistant Minister for international Political Affairs, MOFA |

| | |
|---|---|
| Ethiopia | H.E. Dr. Mohammed DURI ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| France | Mr. Jean-Michel SEVERINO ( II )<br>Director of Development, Ministry of Cooperation |
| Gambia | H.E. Mr. Momodou Kebba JALLOW ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Germany | Dr. Klemens VAN DE SAND ( III )<br>Deputy Director-General, Federal Ministry of Economic Cooperation and Development |
| Guatemala | H.E. Dr. Julio A. MARTINI HERRERA ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Guyana | H.E. Mr. S.R. INSANALLY ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Haiti | H.E. Mr. Pierre LELONG ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Hungary | H.E. Dr. Istvan NATHON ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| India | Dr. Isher J. AHLUWALIA ( III )<br>Research Professor, Centre for Policy Research |
| Indonesia | Mr. WARDANA ( II )<br>Deputy Director for Multilateral Economic Cooperation,<br>Department of Foreign Affairs |
| Italy | Mr. Paolo BRUNI ( II )<br>Director General for Cooperation, Ministry of Foreign Affairs |
| Japan | H.E. Mr. Hisashi OWADA ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations<br>(Conference Chairman)<br><br>H.E. Mr. Kazuo OGURA<br>Deputy Minister for Foreign Affairs, Ministry of Foreign Affairs<br>(Keynote Speaker)<br><br>Mr. Atsushi HATAKENAKA ( I )<br>Director-General of the Economic Cooperation Bureau, Ministry of Foreign Affairs<br>(Chair of the Sub-group I )<br><br>Mr. Kazuo ASAKAI ( II )<br>Director-General of the Multilateral Cooperation Department,<br>Ministry of Foreign Affairs<br>(Chair of the Sub-group II )<br><br>Mr. Norio HATTORI ( I )<br>Deputy Director-General of the Economic Cooperation Bureau,<br>Ministry of Foreign Affairs<br><br>Mr. Wataru NISHIGAHIRO ( II )<br>Director of the United Nations Administration Division,<br>Multilateral Cooperation Department, Ministry of Foreign Affairs<br><br>Mr. Hirohito ISHIDA ( I )<br>Director of the Multilateral Cooperation Division,<br>Economic Cooperation Bureau, Ministry of Foreign Affairs |
| Lesotho | H.E. Mr. Percy Metsing MANGOAELA ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |

| | |
|---|---|
| Liberia | H.E. Mr. William BULL ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Malawi | H.E. Prof. James David RUBADIRI ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Mali | H.E. Mr. Moctar OUANE ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Mauritius | Mr. Dhurmahdass BAICHOO ( III )<br>Director-General, Multilateral Directorate (Economics),<br>International and Regional Cooperation, Ministry of Foreign Affairs |
| Morocco | H.E. Mr. Benhima EL GHALI ( II )<br>General Director for Multilateral Relations and Global Cooperation,<br>Ministry of Foreign Affairs and Cooperation |
| Namibia | Mr. Andrew P. NDISHISHI ( III )<br>Deputy Permanent Secretary, National Planning Commission |
| Netherlands | Mr. Jacobus N.M. RICHELLE ( I )<br>Director-General for International Cooperation, Ministry of Foreign Affairs |
| Nigeria | H.E. Prof. Ibrahim A. GAMBARI ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Pakistan | Mr. Sibte Y. NAQVI ( III )<br>Director General for Economic Coordination<br>Ministry of Foreign Affairs |
| Papua New Guinea | H.E. Ms. Lucy B. BOGARI ( I )<br>Deputy Secretary, Department of Foreign Affairs and Trade |
| Philippines | H.E. Mr. Felipe MABILANGAN ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Republic of Korea | Mr. Chul Ki JU ( III )<br>Director-General of International Economic Affairs,<br>Bureau of the Ministry of Foreign Affairs |
| Romania | H.E. Mr. Ion GORITA ( III )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Russian Federation | Mr. Iouri N. ISSAKOV ( II )<br>Deputy Director, Department of International Organizations,<br>Ministry of Foreign Affairs |
| Seychelles | H.E. Mr. Marc Michael MARENGO ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Spain | Mr. Juan Antonio MARCH PUJOL ( I )<br>Director General, Iberoamerican Cooperation Institute |
| Sudan | H.E. Mr. Hamid Ali ELTINAY ( I )<br>Deputy Permanent Representative to the United Nations |
| Sweden | Mr. Mats KARLSSON ( II )<br>State Secretary for International Development Cooperation,<br>Ministry of Foreign Affairs |
| Thailand | H.E. Dr. Thakur PHANIT ( III )<br>Deputy Permanent Representative to the United Nations |
| Turkmenistan | H.E. Mrs. Aksoltan T. ATAEVA ( II )<br>Permanent Representative to the United Nations |

| | |
|---|---|
| Ukraine | Mr. Konstyantyn GRYSHCHENKO ( II )<br>Deputy Foreign Minister of Ukraine |
| United Kingdom | Mr. Richard G. MANNING ( I )<br>Under-Secretary and Principal Finance Officer,<br>Overseas Development Administration |
| United States of America | Mr. Colin BRADFORD ( I )<br>Assistant to the Administrator, Bureau for Policy and Program Coordination, USAID |
| Uzbekistan | H.E. Mr. Fatikh G. TESHABAEV ( I )<br>Permanent Representative to the United Nations |
| Viet Nam | Mr. Nguyen Quang THAI ( I )<br>Vice President, Development Strategy Institute, Ministry of Planning and Investment |

**INTERNATIONAL ORGANIZATIONS**

| | |
|---|---|
| European Commission | Mr. Pierre R. DEFRAIGNE ( I )<br>Director of North South Relations, European Commission<br>(Lead Discussant) |
| ECA | H.E. Mr. K.Y. AMOAKO ( I )<br>Executive Secretary of the Economic Commission of Africa<br>(Keynote Speaker) |
| OECD | Mr. James. H. MICHEL ( I )<br>Chairman of Development Assistance Committee, OECD<br>(Keynote Speaker) |
| UNCTAD | Dr. Yilmaz AKYUZ ( III )<br>Chief, Macroeconomic Unit, UNCTAD |
| UNDP | Dr. Richard JOLLY ( II )<br>Special Advisor to the Administration of UNDP on Human Development<br>(Lead Discussant) |
| UNHCR | Mr. Kenichiro SASAE ( II )<br>Special Advisor to the High Commissioner, UNHCR |
| United Nations University | Mr.Touru YANAHARA ( II )<br>Professor, Economic Department, Hosei University |

Prof. Jun NISHIKAWA ( III )
Professor, Waseda University
(Lead Discussant)

Dr. Mahabub ul HAQ ( III )
President, Human Development Centre, Islamabad
Former UNDP Special Advisor
(Chair of the Sub-group III )

- - - - -